جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

السودان

جدلية الشراكة والديمقراطة والانفتاح

د. مهدي دهب حسن دهب

أستاذ العلوم السياسية المشارك

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

تطورات الأوضاع في السودان 2020

المقدمة:

يعتبر عام 2020م عاما إستثنائياً بكل المقايس، حيث شهد العالم فيه ظروف قاهرة في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على خليفة انتشار جانحة كرونا أو ما يعرف بكوفيد 19 (covid 19)، والتي اجبرت الدول على تبنى سياسات إغلاق كامل لاراضيها بمنع الدخول والخروج عبر الموانئ والمطار والحدود الدولية للحد من انتشارها وتعطيل الأنشطة الإقتصادية واغلاق الأسواق والمصانع، الشئ الذي إنعكس سلباً على الاقتصاد العالمي وهبوط أسعار النفط والوقود وأسواق الأسهم الدولية، مما انعكس بدورها على اقتصاديات الدول. وبالضرورة تأثر السودان بتداعيات هذه الجامحة لتزيد عليها تحديات جديدة إلى جانب الموروثة على خلفية ثورة ديسمبر 2018م في كافة القطاعات الصحية والاقتصادية، بجانب الملفات السياسية المعقدة والمتعلقة بالسلام الشامل وترسيخ داعائم الانتقال الديمقراطي وتكملة هياكل الفترة الانتقالية والخروج من مأزق الضائقة المعيشية والازمة الاقتصادية الخانقة.

ومن الملاحظ انه على الرغم من حدة انتشار الجانحة عالمية وضعف قطاع الصحة بالسودان إلا ان الحكومة الانتقالية نجحت في تحقيق اختراق في وسط الحركات المسلحة ووقعت معها اتفاق سلام بجوبا عاصمة جنوب السودان مثير للجدل لم ترضي الجميع، في الوقت الذي فشلت فيه على الحفاظ على زخم الثورة وكسب الجماهير نتيجة لحدوث انشقاقات في صفوف تجمع المهنيين السودانيين والذي كان يمثل معون الثورة، بجانب تفاقم الازمة الاقتصادية وضعف اداء بعض الوزراء وتربص المكون العسكري وحالة التشاكس بين المدنيين من قوى الحرية وتغيير والمجلس العسكري شركاء الفترة الانتقالية، فضلاً عن دخول الجبهة الثورية والتي تعد من أبرز الحركات المسلحة الموقعة لاتفاق سلام جوبا كشريك طموح يسعي في تغيير الحاضنة السياسية لحكومة الفترة الانتقالية.

هذه التطورات ألقت بظلالها على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في البلاد يمكن الإشارة إليها علي النحو الآتي:

المحور الأول: المتغيرات السياسية وتطورات الأوضاع

على الرغم من حالة الاغلاق وتعطل الحياة نتيجة للجانحة العالمية كرونا شهد السودان في عام 2020م حراكاً سياسياً صاخباً للعام الثاني على التوالي من عمر الثورة سواء أن كان على صعيد العلاقات الدولية أو على الصعيد الداخلي، حيث كان الجدل محتدماً بين القوي السياسية والمؤسسة العسكرية ممثلة في المجلس العسكري في تحقيق السلام وتكملة هياكل السلطة الانتقالية بجانب إزالة اثار النظام السابق ومحاكمة رموزها، ولتنفيذ ذلك إتفق شركاء الفترة الانقالية في إبريل 2020م على مصفوفة تتضمن مراحل للانتقال السلس تحقيق السلام وتشكيل المجلس التشريعي الثوري وتطبيق سياسات اقتصادية إسعافية لمعالجة المشكلة الاقتصادية السودانية.

عليه يمكن على الصعيد السياسي تناول أهم المتغيرات السياسية الداخلية المتعلقة بأداء الجانب الرسمي ومواقفه، وأداء القوى، السياسية، وإدارة العلاقة بين الطرفين، والتطورات على صعيد العلاقات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

1 - ملف الانتقال وأداء أطراف الفترة الانتقالية[1]:

فيما يتعلق باداء أطراف إدارة الفترة الانتقالية لهذا العام يلاحظ إستمرارية حالة الإحتقان وعدم الإتفاق التام بين الشركاء من المؤسسة العسكرية والمدنيين على كافة مستويات هياكل السلطة الإنتقالية التي تتكون من مجلس سيادي (مدنيين وعسكر) ومجلس وزراء يمثلان مجتمعة السلطة التنفيذية بجانب غياب المجلس التشريعي الثوري، والذي كان من المأمول تشكيله فور إجازة الوثيقة الدستورية بنسب متفاوتة خصص فيه لقوى الحرية والتغيير 67 % على يتم اختيار 33 % بالتشاور بين اطراف الفترة الإنتقالية وهو ما تم تعديله لاحقاً بعد ابرام اتفاقية سلام جوبا بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة ليقلص نسبة مقاعد الحرية والتغيير إلى 55 % لصالح 25 % للحركات المسلحة و20 % يتم اختيارهم تشاورياً بين الشركاء ليثير جدلاً واسعاً حول دستورية الخطوة، مع الأخذ في الاعتبار في ان أحكام الوثيقة الدستورية تشير إلى أن اي تعديلات في الوثيقة الدستورية لا تتم الإ بموافقة ثلثي المجلس التشريعي الذي لم يشكل حتى الأن، واستعاضوا عنه باجازة التعديلات في إجتماع مشترك بين المجلس السيادي ومجلس الوزراء والمكتب المركزي لقوى الحرية والتغيير (الحاضنة السياسية المدنية)[2].

في أعقاب حالة الإحتقان السياسي والتوتر الأمني الذي حدث في منتصف يناير بتمرد وحدة من جهاز المخابرات الوطني داخل الخرطوم والأبيض توجه الشركاء إلى تبنى مصفوفة مهام الفترة الإنتقالية أشبه بأجندة أعمال أعلنتها مكونات السلطة الإنتقالية في 12 أبريل لتكون مصفوفة ملزمة للأطراف الثلاثة[3]. بجانب وضع سبع مهام عاجلة أبرزها تعيين الولاة المدنيين في الولايات وتشكيل

لجنة طوارئ إقتصادية مشتركة لمجابهة الأزمة الإقتصادية الراهنة وعقد مؤتمر إقتصادي بالإضافة إلى عقد مؤتمر قومي أخر للسلام، وبالفعل تم عقد إجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرنس (video conference) للمجلس الآعلى للسلام وتم الإتفاق على إستئناف مفاوضات السلام مع الجبهة الثورية وعلى التشاور في كيفية تجاوز العقبات التي تعييق عملية التفاوض بتقريب وجهات النظر حول بعض القضايا الخلافية والتنظيمية الخاصة بالجماعات المسلحة والمسارات المتعددة للتفاوض،وبالفعل تتوج ذلك بإستئناف المفاوضات بين الحكومة الإنتقالية والحركات المسلحة في مسار المنطقتين (جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة).

2 - ملف السلام:

في 13 أغسطس 2020م وقع نائب رئيس المجلس السيادي محمد حمدان دقلو إتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة على رأسها الجبهة الثورية في جوبا عاصمة جنوب السودان بالأحرف الإولى لتضع حداً لحروب شملت مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور وشرق السودان وراح ضحيتها حسب تقديرات الأمم المتحدة 300الف قتيل وتشرد ما يقارب الثلاثة مليون شخص، ليتوج ذلك بتوقيع رسمي بحضور رئيس المجلس السيادي الفريق برهان ورئيس الوزراءعبد الله حمدوك وبعض الضيوف والرؤساء من دول الجوار في 3 اكتوبر 2020م بين 5 جماعات مسلحة مكونة من حركة تحرير السودان جناح مناوي وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم الدرافوريتان والحركة الشعبية لتحرير السودان في النيل الأزرق قطاع الشمال جناح مالك عقار، وبالإضافة إلى كيانات سياسية في مسار الشرق والوسط ومسار الشمال ممثلة في حركة تحرير كوش السودانية، بينما لم توقع على الإتفاق حتى الآن جماعتان مسلحتان تعتبران الأقوى من بين الحركات المسلحة، وهي الجيش الشعبي لتحرير السودان لقطاع الشمال بقيادة عبدالعزيز الحلو والناشطة بجبال النوبة وحركة تحرير السودان بقيادة عبدا لواحد محمد احمد نور الدارفورية[4].

وتتكون الإتفاقية من 8 برتكولات تتناول قضايا ملكية الأرض والعدالة الإنتقالية والتعويضات وتطوير قطاع الرحل وتقسيم الثروة والسلطة وعودة اللاجئيين والنازحيين، وبرتكولاً أخر يتعلق بالترتيبات الأمنية يتعلق بتسريح وإعادة دمج المقاتليين في الجيش ليصبح جيشاً قومياً بعقيدة قتالية جديدة تتسق مع روح الثورة والتغييرات السياسية التي تنتظم البلاد، كما شملت الإتفاقية بنود تتعلق بوقف الحرب وجبر الضرر وإحترام التعدد الديني والثقافي والتمييز الإيجابي لمناطق الحرب، وهي دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان (جبال النوبة)، كما نص الإتفاق تمديد الفترة الإنتقالية إلى 39 شهراً تبدأ من تاريخ التوقيع على الإتفاقية مع منح الحركات المسلحة 3 مقاعد بالمجلس السيادي ليصبح 14 عضواً، وعلى 5 مقاعد في مجلس الوزراء5، و75 عضواً من المجلس التشريعي المرتقب الذي يتوقع أن يضم 300 عضواً، مع تبنى نظاماً فدرالياً يتكون من 8 أقاليم سودانية.[6]

وعلى الرغم من هذا الإتفاق وجد دعماً سياسياً واسعاً رحبت به العديد من الدول الأوربية والعربية والإفريقية إلا أنه واجه العديد من الإنتقادات من الشعب السوداني وبعض الكيانات السياسية وكانت أبرزها:

أ- عدم شمولية الإتفاق لبعض الحركات المؤثرة والكبيرة ذات الثقل العسكري والشعبي،مثل الحركة الشعبية قطاع الشمال جناح الحلو وخركة تحرير السودان جناح عبدالواحد النور.

ب - تمييز سكان دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق بمنحهم إمتيازات تنمية الإقليم مع تمييز أبناءهم في المؤسسات التعليمية والخدمة المدنية للتعليم المجاني وحق التعيين دون الولايات الأخرى، على الرغم من أن كل أطراف الدولة السودانية تعاني من فقر وغياب التنمية بما قد يفوق ما عليه الحال في المناطق المتأثرة بالحرب في دارفور، وهو الشئ الذي قد يؤثر على الوحدة الوطنية خاصة في ظل إرتفاع الأصوات المعارضة لهذا الاتفاق والتي تنادي بالتمرد ورفض التمييز الايجابي لسكان اقاليم دون الأخرى الفقيرة مثل شرق وشمال السودان، وما ترتب عنه من تعديل للوثيقة الدستورية وتشكيل مجلس شركاء الفترة الإنتقالية.

ج - إستثناء قيادات الحركات المسلحة التي تتولى مناصب قيادية وسيادية في للترشح في مرحلة ما بعد الفترة الإنتقالية في الاتفاق، وهو ما يتنافى مع بنود الوثيقة الدستورية (وفق المادة 20 التي تحظر أي شخص من الترشح للانتخابات من أعضاء المجلس السيادي ومجلس الوزراء وحكام الأقاليم)[7].

3 - الوثيقة الدستورية وجدلية الشراكة بعد اتفاق السلام:

في أعقاب التوقيع على إتفاقية السلام السودانية في مطلع إكتوبر بين الحكومة الإنتقالية والحركات المسلحة، قامت السلطة الانتقالية في 18 اكتوبر بتعديل الوثيقة الدستورية الموقعة بين طرفي الفترة الانتقالية في 17أغسطس2019م، وإدراجها فيها استناداً على المادة 70 منها التي تنص على إدارج اتفاقية السلام الشامل في الوثيقة وفقاً لأحكامها[8]، وقد اجريت التعديلات على الوثيقة الدستورية في 7 مواد منها:

- المادة الرابعة والمتعلقة بطبيعة الدولة تم تبديل كلمة اللامركزية بالفدرالية.

- المادة السابعة والمتعلقة بالفترة الانتقالية تم تعديل بداية الفترة الانتقالية (والتي كانت تبدأ بتاريخ توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019م) اعتباراً من توقيع اتفاقية جوبا للسلام بـ39 شهراً وبحسبة ما مضى من الفترة الانتقالية تكون 52 شهرا من توقيع الوثيقة الدستورية.

- المادة التاسعة والمتعلقة بمستويات الحكم أيضاً تم تبديل النظام اللامركزي بالفدارلية كما في المادة الرابعة.

-المادة الحادي عشر، والمتعلق بالمجلس السيادي تم تعديل عضوية المجلس السيادي من 11 عضو الي

14 عضو، 5 من المدنيين و5 من العسكر و1 بالتوافق و3 من حركات الكفاح المسلح.[9]

– المادة الخامسة عشر تم تعديل عملية تشكيل مجلس الوزراء لتكون بالتشاور بين قوي الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلح ورئيس الوزراء على تكون للحركات المسلحة ما نسبتها 25% من الوزارات.

– المادة 20 والمتعلقة بالانتخابات والتي تمنع كل من تولي ومنصب في السيادي أو مجلس الوزراء أو الولايات، تم تعديلها لاستثناء قيادات الكفاح المسلح من الترشيح في إنتخابات الفترة ما بعد الانتقالية.

–المادة 24 والمتعلقة بتشكيل المجلس التشريعي والنسبة تم تعديلها على النحو الاتى:

–تخصيص نسبة 55% من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي لقوي الحرية والتغيير بدلا عن 67% المحددة في الوثيقة الأولى.

– تخصيص نسبة 25% من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي لحركات الكفاح المسلح.

– التشاور في 20% من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي لتكون توافقياً بين شركاء الفترة الانتقالية[10].

وبعد الإعلان عن هذه التعديلات احتجت بعض القوى السياسية وقطاع عريض من الشعب بحجة ان هذه الإجرءات غير دستورية وفقاً لاحكام الوثيقة الدستورية نفسها، حيث تشير المادة 69 من الوثيقة الدستورية إلى ضرورة ادراج اتفاقية السلام في الوثيقة الدستورية وفقا لاحكامها اي احكام الوثيقة الدستورية، والتي تنص في المادة 2 البند2 وكذلك المادة 78 على أن أي إجراء في الوثيقة الدستورية من تعديل أو تغيير أو حذف لا يتم الا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي «الذي لم يتم تشكيله بعد»، ولإجراء هذه التعديلات إستعاضوا عن المجلس التشريعي بمجلس مهام مكون من المجلس السيادي ومجلس الوزراء والمكتب المركزي لقوى الحرية والتغيير.

وتبع ذلك جملة من التطورات التي جعلت الشارع السوداني في حالة من التوجس خشية من سيطرة المؤسسة العسكرية نظراً إلى أن تعديلات الوثيقة الدستورية تقلص من نفوذ الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية والتي تمثل الثورة والمدنيين لصالح المجلس العسكري والحركات المسلحة الموقعة لاتفاقية السلام، وقد وضح ذلك جلياً بعد إعلان ما يسمي بمجلس شركاء الفترة الانتقالية في 3 ديسمبر 2020م[11]، ليكون مجلساً استشارياً ومرجعياً، والذي اعتبره البعض انقلاباً عن الثورة، لسيطرة المجلس العسكري والدعم السريع والحركات المسلحة مقابل المدنيين بالمجلس المكون من 17 فرد من العسكر مقابل 13 من المدنيين، وليقوم المجلس بمهام تنفيذية يمكن ان تحد من صلاحيات مجلس الوزراء، وهو الأمر الذي دفع رئيس الوزراء وبعض أحزاب الحرية والتغيير وحركة تحرير كوش السودانية –(الموقعة لإتفاقية جوبا للسلام مؤخراً)– أن يرفضوا هذا المجلس الذي شكل بالتوافق بين المكتب المركزي قوي الحرية والتغيير والمجلس السيادي حسب تصريحات رئيس المجلس السيادي الفريق برهان [12]، ليتم إجازة لائحته في16 ديسمبر 2020 والذي أنشئ بموجب المادة (80) من الوثيقة الدستورية.، وقد حددت

اللائحة تنظيم أعمال المجلس وطبيعته واختصاصاته وسلطاته بالآتي:

- دعم مؤسسات الفترة الانتقالية لخدمة مصالح السودان العليا، وحشد الدعم اللازم لضمان نجاح الفترة الانتقالية.
- تنسيق العلاقات بين شركاء الفترة الانتقالية.
- أن يكون المجلس مرجعا في حل التباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة

ويصدر المجلس اللوائح الداخلية التي تنظم أعماله، وتكون قراراته ملزمة لكل أطرافه. وذلك دون الإخلال بصلاحيات وسلطات مؤسسات الفترة الانتقالية؛ مجلس السيادة، مجلس الوزراء، المجلس التشريعي، وغيرها[13].

4 -العلاقات الدولية :

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ظلت الدولة السودانية تعاني من حالة من العزلة والحصار الذي فرض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية والمنظمات الدولية، على خلفية النظام الشمولي الذي أتي بانقلاب في 30 من يونيو 1989م والذي أتهم بدعم الإرهاب وأصبحت تصنف ضمن قائمة الدولة المارقة،وبتالي واجهت صعوبات جدية في الاندماج الطبيعي والمعافى في المجتمع الدولي.

بعد ثورة ديسمبر 2019م في السودان ظهرت بوادر انفراج لحالة العزلة الدولية وأبدت العديد من الدول رغبتها في دعم التحول الديمقراطي وتطبيع علاقاتها مع السودان ومساعدتها للاندماج في المجتمع الدولي، وبالفعل إنعقدت العديد من المؤتمرات الدولية لدعم السودان خلال عام 2020م،مثل مؤتمر شركاء السودان الذي انعقد اسفيرياً بمشاركة أكثر من 40 دولة صديقة مكونة من دول الإتحاد الأوربي والدول العربية وأمريكا وممثلين للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية كالبنك الدولي وصندوق الدولي، وتعهدوا بتقديم مساعدات قدرها 1.8 مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية والشرائح الضعيفة فضلا عن إعفاء عدد من الدول ديونها على السودان، وقد خاطب المؤتمر رئيس الوزراء السودان الذي أعرب عن تفاؤله في عبور الفترة الانتقالية والتحول الديمقراطي في السودان، وتتطلع بلاده لشراكة مع المجتمع الدولي مبنية على الشراكة والندية وتبادل المنافع وليس على الاستجداء وقبول العطايا، وقد مثل هذا المؤتمر مكسباً سياسياً أكثر من كونه مادياً تدعم الاقتصاد، نظراً للإهتمام الدولي الكبير الذي تجلى في المشاركة الواسعة للدول والمؤسسات الإقليمية،بالإضافة لتقديم دعم مالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتعهدها بتقديم مبلغ 356.2 مليون دولار في عام 2020 بزيادة 10 أضعاف عن المساعدات المالية المقدمة العام الماضي،[14] كما التزم البنك الدولي بتقديم منحة إضافية للمقاصة تصل إلى 400 مليون دولار (355 مليون يورو)[15].

كما مثل انطلاقة مؤتمر أصدقاء السودان بالمملكة العربية السعودية 12اغسطس 2020م بوابة أخرى لإنفراج العلاقات السودانية وانفتاحها لدول الإقليم وعلى المجتمع الدولي، الذي شارك فيه نحو 25 دولة ومنظمة والمملكة بصفتها رئيسا لمجموعة أصدقاء السودان بالإضافة إلى ضيف شرف من جنوب السودان راعية اتفاقية السلام وبمشاركة قيادات من الجبهة الثورية، وقد هدف المؤتمر دعم عملية المفاوضات بين أطراف الصراع السودان ودعوة جميع أطراف النزاع للتفاوض من أجل تحقيق السلام، بالإضافة إلى حشد الدعم الاقتصادي للسودان [16].

أ-العلاقات الثنائية:

على صعيد العلاقات الثنائية في عام 2020م رصد تقدم كبير في علاقات السودان مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع تطورات مثيرة للجدل في عملية التطبيع مع إسرائيل.

العلاقات السودانية الأمريكية ورفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب : شهدت العلاقات السودانية الأمريكية إنفراجاً كبيراً وتاريخياً في عام 2020م عندما زار الفريق برهان رئيس المجلس السيادي في 20 فبراير على خلفية تلقيه دعوة رسمية من وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو في مطلع فبراير بعد لقاء نتياهو – البرهان في يوغندا السرية للتطبيع، ناقش فيه العديد من القضايا على رأسها رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والقيود التي تفرضها واشنطن على المواطنين السودانيين[17،18].

وتتوج ذلك بتغريدة الرئيس الأمريكي ترامب على تويتر twitter بعد توقيعه رسمياً على قرار إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأبلغ الكونغرس بالقرار للمصادقة عليه ودخوله حيز التنفيذ، في 19 أكتوبر 2020م والذي إعلان فيه التوصل إلى اتفاق مع السودان بشأن دفع تعويضات لعائلات الأميركيين الذين سقطوا في اعتداءات شهدتها إفريقيا العام 1998، مبديا استعداده لشطب هذا البلد من القائمة السوداء للدول الداعمة للإرهاب[19]، ونظراً لطبيعة القرار والنظام الرئاسي الأمريكي لم يتم تطبيق ذلك إلا بعد 45 يوماً من اتخاذ الرئيس الأمريكي لهذا القرار، وبالفعل تم الإعلان عن ذلك في 14ديسمبر 2020م من قبل مايك بومبيو وزير خارجية أمريكا ___(الذي كان قد زار السودان في شهر أغسطس)، والسفارة الأمريكية بالخرطوم، ليفتح للسودان آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا والمجتمع الدولي، ويتوقع استفادة السودان من هذه الخطوة اقتصادية وسياسياً بإعادته للأسرة الدولية، وستساهم في منحه فرصة للانفتاح على المؤسسات الاقتصادية العالمية للتعاون معها وإعفاءه من الديون الخارجية.

ب- التطبيع مع إسرائيل:

من الملاحظ في عام 2020م نشاط الكيان الإسرائيلي في تحقيق تقدماً في التطبيع مع الدول العربية مستغلة في ذلك الأزمات التي تعاني منها هذه الدول وتقديم إغراءات في حلها بدعم وتنسيق أمريكي كامل معها في إطار تطبيق صفقة القرن التي قد تنهي الآمال في حل منصف للقضية الفلسطينية، ولقد لوحظت هذه الإستراتيجية في تعاطي إسرائيل وأمريكا مع الملف السوداني عندما تم ربط رفع العقوبات الأمريكية عنه وتقديم الدعم المادي بالتطبيع، وهو الأمر الذي جعل رئيس الوزراء السوداني حمدوك وبعض القوى السياسية ترفض هذه الممارسات التي شبهت بعملية ابتزاز سياسي أكثر من كونها حواراً من أجل التعاون المشترك[20].

ويذكر أن أولى خطوات التطبيع مع السودان بدأت بجدل في3 فبراير2020م عندما التقي رئيس المجلس السيادي العسكري الفريق عبد الفاتح البرهان بيوغندا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو دون علم الحكومة الإنتقالية ووزارة الخارجية، والحاضنة السياسية للفترة الإنتقالية قوي الحرية والتغيير كما ورد على لسان المتحدث الرسمي للحكومة ووزير الإعلام، وخرجت القوى السياسية محتجاً على هذا التصرف الفردي لتأتي تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب في 23 أكتوبر مؤكداً لتقدم عملية التطبيع بين السودان وإسرائيل[21]، بعد مكالمة رباعية جمعت بينه وبين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو ورئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء د.عبد الله حمدوك، وتبع ذلك بزيارة وفد عسكري إسرائيلي السودان في 23 نوفمبر بدعوة من الشق العسكري بالمجلس السيادي[22] .

المحور الثاني: الأوضاع الاقتصادية (الرفاهية والنمو والتضخم):

تعتبر الفترة من 2005م – إلى 2011م أكثر سنوات إزدهار الإقتصاد السوداني نتيجة لتوقيع إتفاقية السلام الشامل ودخول النفط في النشاط الإقتصادي ومساهمته الواضحة في تحقيق الرفاهية الإقتصادية، ولكن بعد إنفصال جنوب السودان في عام 2011م عن الشمال أصبحت القطاعات الاقتصادية المختلفة تعاني من ضعف في الأداء، مما أدى لإنهيار تدريجي للإقتصاد السوداني وظهور مشكلات إقتصادية تتعلق بضعف الإنتاج وإرتفاع معدلات التضخم وضعف الجنيه السوداني وارتفاع الديون الخارجية إلى 56 مليار دولار، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور مريع في مستويات المعيشة وغلاء الأسعار، وقد ساهم في ذلك عناصر عدة مثل إنفصال الجنوب وذهاب أغلبية حصص النفط السوداني له، فضلاً عن إهمال القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتصنيع والتعدين،بالإضافة إلى استشراء الفساد المالي والإعتداء على المال العام.

بحلول عام 2020م إستمرت تلك الأوضاع الإقتصادية المتدهورة ودخلت الدولة السودانية في عامها الثاني من عمر ثورتها وهي تعاني غياب الرؤية الإقتصادية الواضحة للموازنة للعام الجديد تجسد ذلك

عندما وضعت الحكومة الإنتقالية ميزانية قصيرة مدتها 4 أشهر تغطي حتى إبريل 2020م آملين في ذلك إلتزام الشركاء والمنظمات الدولية بوعدها في دعم الفترة الإنتقالية والتحول الديمقراطي في السودان، مما تسبب ذلك في حالة من الربكة والتدهور للنشاط الإقتصادي، وقد تفاقم الأمر مع الإنتشار الواسع لجائحة الكرونا وتسببها في أزمة إقتصادية عالمية نتيجة لإغلاق الحدود والمعابر بين الدول والأسواق العالمية والمحلية وتوقف الشركات والمصانع عن العمل، وتسبب ذلك في عدم إيفاء شركاء السودان بإلتزاماتها تجاهه.

كما تسبب في تفاقم الأزمة الإقتصادية في السودان تضارب مصالح شركاء الفترة الإنتقالية وإصرار المؤسسة العسكرية في الإحتفاظ بمؤسسات إقتصادية تتحكم في مفاصل الإقتصاد الوطني وتتمتع بإمتيازات الإعفاءات الجمركية والضريبية كبيرة وتسهيلات استثمارية لتستثمر في كل القطاعات مثل الزراعة والتعدين والتجارة والتصنيع وحتى المضاربة في سوق العملات، دون أن تخضع لولاية وزارة المالية، وتقدر رأسمال هذه الشركات بمئات المليارات من الدولارات، وحسب تصريحات لرئيس المجلس السيادي هناك 421 شركة حكومية فقط، 200 منها تعمل تحت إدارة الحكومة و221 منها تعمل خارج النظام الحكومي.[23] وتتحكم في قطاع التعدين والطاقة والنفط، وقد شكلت هذه المؤسسات عالماً إقتصادياً موازياً للإقتصاد الوطني وتدار خارج رقابة وزارة المالية، وتتهم بأنها تسيطر على سوق تجارة العملات وتداولها، الأمر أدى لتدهور قيمة العملة المحلية الجنيه مقابل العملات الإخرى وزيادة معدلات التضخم ليصل في نهاية العام 2020م إلى 254.34 % لتكون واحدة من أعلى معدلات التضخم العالمية التي سجلت في هذا العام.

الأداء الإقتصادي وفقاً للأحصائيات والتقديرات الرسمية:

1 - النمو الإقتصادي والتضخم:

حسب الإحصائيات الرسمية لبنك السودان فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي يلاحظ إنخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالى من 2.8 % في عام 2018م إلى1.3 % في عام 2019م [24] ليرتفع إلى 2.6 % في عام 2020م وفقاً لإحصائيات الجهاز القومي للإحصاء.[25]

كما أن التضخم سجل إرتفاعاً كبيرة في 2020م حيث سجل في مارس 81.64 % و136.36 % في يونيو وإلى 212.29 % في سبتمبر و254.34 % بنهاية نوفمبر2020م .

الجدول رقم (1)

يوضح معدلات التضخم في السودان لعام 2020م

Inflation Rates														
Month item	Weights	January	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November	December	Year average
Inflation Rates	100.0	64.28	71.36	81.64	98.81	114.23	136.36	143.78	166.83	212.29	229.85	254.34		143.1
Source :CBS. Khartoum (ITS)														

المصدر : من تصريف الباحث وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للاحصاء السوداني لعام 2020م

الشكل رقم (1)

يوضح معدلات التضخم في السودان لعام 2020م

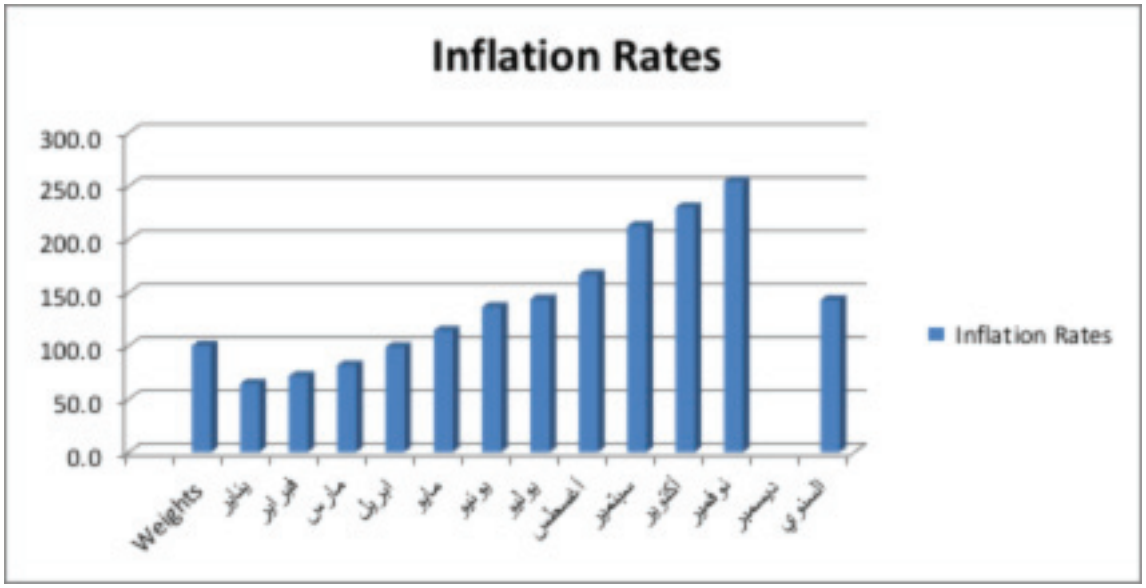

المصدر : من تصريف الباحث وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للاحصاء السوداني لعام 2020م

2 - أسعار الصرف:

في هذا الخصوص يلاحظ أن اسعار الصرف في البيع والشراء لعام 2020م إرتفعت بمعدلات كبيرة على المستويين الرسمي والسوق الموازي، حيث سجل في نهاية شهر يناير 2020م 48.80 جنيه مقابل الدولار الأمريكي و54.50 في فبراير و55 في مارس وحتى سبتمبر، مع فقزات كبيرة في السوق الموازي من 100 جنيه في يناير إلى 270 جنيه في ديسمبر 2020م.

الجدول رقم (2)

يوضح اسعار الصرف في بنك السودان المركزي لعام 2020م

الفترة Period	أسعار صرف بنك السودان		
	الشراء Buying	البيع Selling	المتوسط Average
31/1/2020	48.8000	49.0440	48.9220
28/2/2020	54.5000	54.7725	54.6363
31/3/2020	55.0000	55.2750	55.1375
30/4/2020	55.0000	55.2750	55.1375
31/5/2020	55.0000	55.2750	55.1375
30/6/2020	55.0000	55.2750	55.1375
31/7/2020	55.0000	55.2750	55.1375
31/8/2020	55.0000	55.2750	55.1375
30/9/2020	55.0000	55.2750	55.1375

المصدر: من تصريف الباحث وفق بيانات بنك السودان

والملاحظ أن الأداء الاقتصادي في السودان قد تأثر بتطورات الأحداث السياسية وإستمرت الخلافات بين اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية التغيير التي تمثل الحاضنة السياسية للفترة الإنتقالية والحكومة، حيث تقوم رؤية المدنيين على ضرورة التدرج في الاصلاحات الإقتصادية وتدخل الدولة في تحسين المستويات المعيشية في الوقت الذي إندفع فيه وزير المالية المقال (ابراهيم البدوي) وخليفته الوزيرة (هبة محمد على) نحو تبنى سياسات البنك الدولى التي تقوم على هيكلة الاقتصادي الوطني بما يتوافق مع المعايير العالمية التي تقوم على سياسة التحرير وتعويم الجنيه ورفع الدعم عن السلعة المدعومة مثل الوقود وغاز الطهي والدقيق (الطحين) ودعم القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام ، وهو ما إنعكس سلباً على حياة المواطنين، وزيادة نسبة الفقر التي وصلت إلى 65 في المائة من جملة السكان، بحسب تقارير رسمية، وعجز في الميزان التجاري بلغ 7 مليارات دولار26.

المحور الثالث: التطورات الإجتماعية.

على لصعيد التطورات الإجتماعية شهد العام 2020 في السودان تراجعاُ لنشاط عصابات النقرز التي كانت تهدد الأمن الإجتماعي وظهور أعمال عنف من نوع أخر، ،هو العنف الإجتماعي القائم على أساس إثني مسيس وظهر في السطح نتيجة لتوقيع إتفاقية السلام في السودان، نتيجة لشعور بعض المجموعات الإثنية بأنها أصبحت في موقع السلطة ونفوذ إستناداً على الحركات المسلحة التي كانت تقوم على أساس قبلي وجهوي ودعم قيادات عسكرية ذات ميول إثني، بالإضافة إلى مساعي بعض أنصار النظام السابق بالتقوقع نحو الذات والعودة للحاضنة الإجتماعية (القبيلة)، ومحاولة توظفيها في إطار صراعهم مع النظام الجديد الإنتقالي الذي أتي بعد ثورة شعبية في ديسمبر- إبريل 2019م، بعد أن جمد نشاط بعض السياسيين في إطار محاربة الفساد وإزالة تمكين نظام الثلاثين من يونيو

1989م، وهو الأمر الذي أدى مصادمات قبلية في بعض المدن في شرق السودان في بورتسودان وكسلا وحلفا الجديدة، وقد ظهر بعض رموز النظام السابق في هذه الأحداث بثوبها القبلي، كما حدث بمدينة كسلا والذي ظهر فيها الناظر ترك ناظر قبيلة الهدندوة بالإضافة موسي محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية السابق وهم من رموز المؤتمر الوطني المنحل.

1 -الاشتباكات القبلية في مدينة بورتسودان:

شهدت هذه المدينة أحداث عنف قبلية متفرقة في خلال عام 2020م وكان طرفي الصراع بين قبيلة الهندندوة والبني عامر، بالإضافة إلى قبيلة النوبة التي تحالفت مع قبيلة الهندندوة ضد البني عامر وهي قبيلة مشتركة بين السودان ودولة اريتريا المجاور لولايات شرق السودان، ووفق إحصائيات لجنة الأطباء المركزية فإن حصيلة الصدمات القبيلة خلال هذا العام بالمدينة بلغ إجمالي الإصابات 87 حالة إصابة متفاوتة الخطورة، كما بلغ عدد الوفيات 25 منذ اندلاع الأحداث[27].

2 -الاشتباكات القبلية في مدينة كسلا:

الصراع في هذه المدينة يعتبر امتداداً للصراع الذي كان يدور في مدينة بور تسودان والذي كان أطرافه قبيلتي الهدندوة والبني عامر وبمشاركة قبيلة النوبة، إلا أن الصراع في هذه المدينة أخذ منحى أخر سياسياً عندما تم الإعلان عن والى مدني من قبيلة البني عامر وهو صالح عامر الأمر الذي أثار حفيظة قبيلة الهدندوة ورفض ذلك وظهور قيادات قبلية تنتمي للمؤتمر الوطني واستغلال الحاضنة القبلية لتصفية حساباتها مع الحكومة الانتقالية الجديدة، والذي قاد بدوره لصدامات قبلية جديدة ووفاة 8 أشخاص في 15 أكتوبر 2020 م مما دفع ذلك الحكومة إلى إعلان فرض حالة الطوارئ لثلاث أيام[28].

3 -أعمال عنف قبلية بمدينة حلفا الجديدة:

على الرغم من أن هذه المدينة تنتمي لمدن شرق السودان إلا أن أطراف الصراع كانت مختلفة عن الصراعات القبلية التي تدور رحاها بولايات شرق السودان، حيث ظهر فيها عناصر قبلية نازحة من دارفور ضد مهجرين وفدوا إليها من شمال السودان بعد بناء السد العالي وقاموا بتعمير هذه المنطقة بتوطين الزراعة على أسس حديثة واستعانوا في ذلك بقبائل من غرب السودان وهي قبيلة الزغاوة والتاما وقراعان، ونتيجة لتوسع العمران وزيادة نسبة المواليد وضيق المشروع الزراعي بمدينة حلفا الجديدة أصبحت هذه القبائل تمارس تعديات على الأراضي الزراعية المملوكة لقبيلة الحلفاويين النوبية وفق الإتفاقية المبرمة بين حكومتي مصر والسودان في عام 1964م بشأن تعويضات المتضررين من قيام

السد العالي،الأمر الذي أدى إلى صدمات بين قبيلتي الزغاوة والحلفاويين في وراح ضحيتها 3 قتلي وإصابة 17 من النوبيين في 1 أغسطس2020م وترتب عن ذلك قيام وفد كبير من الحكومة الانتقالية لزيارة المنطقة بقيادة عضو مجلس السيادي (صديق تاور)، ووعد بحل الصراع بإزالة الكنبو الخاص بقبيلة الزغاوة الذي اقييم على أراضي زراعية مملوكة للمهجريين النوبيين[29]، في هذا الخصوص يلاحظ أن الصراع بين المزارعين المقيمون بالمشاريع الزراعية المخططة والنازحون من القبائل المتأثرة بالحرب أصبح في وتيرة متصاعدة بعد توقيع اتفاقية سلام جوبا في 3 أكتوبر 2020م والذي تضمن مؤتمر الكنابي للنازحين وأصبح روح العداء كبيراً بين الشركاء في الموارد على الرغم من التعايش فيما بينهم لعقود طويلة يتبادلون فيها المنافع المشتركة، وقد يعود ذلك سعي بعض الحركات المسلحة في استغلال هذه المشكلات لكسب شعبية لها والمتاجرة بقضايا البسطاء والترويج لفكرة التميز الايجابي للدارفوريين والمرفوض من قبل البعض.

المحور الثالث الاستقرار الأمني :

1 -التطورات الأمنية الداخلية (قطاع الأمن):

على المستوي الداخلي يلاحظ توقف الحرب في معظم مناطق القتال في جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور في أعقاب توقيع اتفاقية السلام الشامل السودانية، على الرغم من عدم توقيع فصيلين من الحركة الشعبية قطاع الشمال وفصيل حركة تحرير السودان بقيادة (نور)، إلا أن الصراعات القبلية ظهرت على السطح في عدد من مدن شرق السودان بين مكونات إثنية ليتحول الصراع السياسي إلى اجتماعي قبلي بعد اتفاقية السلام[30].

فيما يتعلق في قطاع الأمن وإصلاحه برزت إشكاليات جدية تهدد استمرارية القوات المسلحة والمخابرات الوطني بصورتها القديمة، فالملاحظ بروز قوات الدعم السريع كقوة رادعة عسكرية واقتصادية وتمدد نفوها مقابل الإضعاف المنهج للجيش وزجه في الصراع السياسي بالبلاد أو ضربها بالمؤسسات الأمنية الأخرى، كما حدث في مطلع يناير 2020م عندما تمرد وحدات من هيئة العمليات في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في مدن الخرطوم والأبيض بحجة تأخر استحقاقات مالية ودخلت مع الجيش في اشتباكات عنيفة انتهت باعتقال المتمردين، لكن في حقيقة الأمر يعود الخلاف إلى أن المجلس السيادي كان قد قام بدمج هذه الهيئة إلى قوات الدعم السريع بعد تغير أسم جهاز الأمن الوطني إلى المخابرات العامة وتقليص صلاحياتها مثل المشاركة في العمليات العسكرية واعتقال السياسيين وتكون مهمتها جمع المعلومات، ووجهت التهمة للفريق صلاح قوش مدير جهاز الأمن الأسبق بتحريضهم خاصة أنه هو من قام بتأسيسها وكان يتولي أمر الإشراف عليها [31]، وقد أوضحت هذه التطورات عمق الخلافات داخل المؤسسات الأمنية بالبلاد، مما يتطلب ذلك ضرورة مراجعة العقيدة

القتالية وهيكلة جهاز الأمن والجيش وقوات الدعم السريع لتكون مؤسسات قومية غير مسيسة لأي من التيارات السياسية المتصارعة بالبلاد.

2 -تطورات الأمن الإقليمي:

يعتبر النزاع الحدودي حول منطقة الفشقة بين السودان وإثيوبيا من المهددات الأمنية التي برزت في عام 2020م، وهو نزاع قديم متجدد بدأ في مطلع القرن الماضي بين الحكومة البريطانية والإمبراطور منليك الثاني إمبراطور الحبشة في عام 1902م، وتم تجديدها في عهد الرئيس النميري وهيلاسلاسى إمبراطور إثيوبيا في عام 1972م. ولعل تجدد هذا النزاع مؤخراً في ظل التطورات الإقليمية والصراع حول الموارد خاصة المائية يعبر عن أهمية المنطقة المتنازعة عليها، خاصة لإثيوبيا التي تحركها دوافع جيوبلوتيكية تتعلق بندرة الأراضي الصالحة للزراعة والكثافة السكانية العالية لإقليمي الأمهر والتغراي المتآخمتان لمحلية الفشقة السودانية،حيث تبلغ عدد سكان الإقليميين مجتمعاً ثلاثين مليون نسمة فيما لم يتجاوز عدد ولاية القضارف التي تقع الفشقة ضمن أراضيها المليون نسمة، بالإضافة إلى أن قيام سد النهضة على الحدود السودانية الإثيوبية في منطقة سهلية تتوسط الجبال قد قلص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في إثيوبيا لأنها غمرت بمياه بحيرة السد، الأمر الذي شكل مزيد من الضغط على السهول السودانية ومنها منطقة الفشقة الكبرى والصغرى السودانية وزحزحة الحدود الإثنية والاجتماعية لأثيوبيا وتغولها على الأراضي السودانية ذات الكثافة السكانية الأقل والأكثر خصوبة وجاهزيتها للزراعة، خاصة المحاصيل النقدية مثل السمسم والذرة ووفرة المياه من نهري الستيت والعطبراوي ومياه الأمطار.

بدأت أحداث العنف التي شهدتها المنطقة في 2020م عندما قام الجيش السوداني بعملية إعادة إنتشار روتينية في 5 ابريل في المنطقة، وتطور الأمر في 28 مايو بحدوث إشتباكات بين المليشيات الإثيوبية والجيش السوداني الذي منعهم من الدخول للأراضي السودانية، ونتج عنها مقتل ضابط سوداني في منطقة بركة نورين بالفشقة، كما تجددت الإشتباكات في 15 ديسمبر 2020م نتيجة لنصب كمين من قبل المليشيات الإثيوبية على الجيش السوداني الذي قام بالرد على الاعتداءات وتقديم شكوى بخصوص التعديات الإثيوبية للاتحاد الإفريقي ومنظمة الايغاد [32]، وقد اسفر عن الهجوم مقتل 4 جنود سودانيين من ضمنهم ضابط برتبة كبيرة،وعلى أثر ذلك قامت القوات السودانية بتمشيط كامل الحدود الدولية مع إثيوبيا وتحرير آخر معاقل المليشيات الإثيوبية في منطقة جبل أبو طيور، مما دفعت هذه التطورات الحكومة الإثيوبية في 22 ديسمبر إلى إرسال وفد برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية (ديميكي ميكونين)، لبحث قضية ترسيم الحدود بين البلدين للخرطوم للتباحث حول مشكلة الحدود وتنشيط لجان ترسيمها بين البلدين[33].

المحور الرابع: رؤية مستقبلية علي أوضاع السودان.

على ضوء تطورات الأحداث السياسية والإجتماعية والاقتصادية والأمنية من المتوقع على الصعيد السياسي اداءاً أفضلاً بين شركاء الفترة الانتقالية في أعقاب قيام مجلس شركاء الفترة الإنتقالية، الذي أسس ليكون مجلساً تنسيقياً بين أطراف الفترة الانتقالية من المدنيين والعسكر والحركات المسلحة الموقعة للسلام،مع حراك جماهيري من قبل التيارات التي تعارض الحكومة الانتقالية والتي تطالب بالمشاركة في السلطة مثل تيار الإسلاميين،وربما قد تتوتر العلاقة بين رئيس الوزراء المدني وبعض قيادات الحركات المسلحة الطموحة في تغيير الحاضنة السياسية .

على المستوي الأمني ربما تستمر حالة الصراع بين بعض المكونات القبلية خاصة في مدن شرق السودان نتيجة لعدم حلها بصورة مرضية وعدم إزالة أسباب الصراع الحقيقة المتعلقة بالموارد والمشاركة السياسية، كما أن تسييس مؤسسة القبيلة الاجتماعية قد تجعلها حاضرة بقوة في الفعل السياسي بالسودان.

على صعيد العلاقات الخارجية وخاصة دول الجوار من المتوقع تراجع عمليات التصعيد العسكري التي تشهدها الحدود الشرقية مع إثيوبيا في ظل الجهود الثنائية لحل مشكلة الحدود بعد الزيارات المتبادلة من قبل المسئولين بالبلدين في أواخر من ديسمبر 2020م بقيادة رئيسي الوزراء شريطة تولي المدنيين هذا الملف، كما يتوقع تطبيع العلاقات مع دول المنظومة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد رفع السودان من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعاية للإرهاب، بالإضافة إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل بحلول 2021م حيث أضحى التواصل بين العسكر في السودان والولايات المتحدة الأمريكية الوسيطة وإسرائيل علنياً ونشطاً في الآونة الأخيرة.

فيما يتعلق بالأزمة الإقتصادية من المتوقع استقرار سعر الصرف نتيجة للمنح المتوقعة من قبل شركاء السودان والدول المانحة، مما قد ينعكس ذلك في زيادة الإنتاج بالقطاع الزراعي وجلب الاستثمارات الأجنبية في حال تغيير سياسات الاستثمار الحالية الطاردة بسياسات وقوانين مشجعة مع ضمان استتباب الأمن، كما يتوقع استمرار التفاهمات بين المدنيين والعسكر بشأن المؤسسة الاقتصادية العسكرية العملاقة وأيلولتها لولاية وزارة المالية خاصة أن الكونغرس الأمريكي أصبح يهتم بهذا الملف لتمكين المدنيين في التحول الديمقراطي وتقليص نفوذ العسكر في السلطة، كما أن البعثة الأممية التي من المتوقع أن تدخل السودان في يناير 2021م أن تولي اهتمامها في إطار إصلاح وتطوير قطاع الأمن والمساعد في تحويل المؤسسات العسكرية إلي محترفة،وبالتالي فإن أي تحسن على المستوي الاقتصادي يتوقف على اشتراطات وعوامل خارجية وداخلية تتعلق باستتباب الأمن وهيكلة السودان في المجتمع الدولي.

الخاتمة:

ختاماً على الرغم من أن عام 2020م كان عاماً استثنائياً إلا أن الحكومة الإنتقالية في السودان نجحت إلى حد كبير في بعض الملفات وجانبها التوفيق بينما أخفقت في البعض الأخر، فعلى مستوى العلاقات والسياسة الخارجية نجحت في تحقيق اختراق الدول الغربية ،واستطاعت عبر شركاء السودان في ألمانيا أن تستقطب دعماً مالياً مقدراً من الدول الأوربية والبنك الدولي، بالإضافة إلى الكسب السياسي الكبير لهذا الحدث.

الذي يعتبر نجاحاً دبلوماسياً في السياسية الخارجية السودانية لم يحقق منذ عقود، حيث إجتمع قيادات 40 دولة وعدد من المنظمات الدولية للتفاكر حول قضايا السودان، واكتمل ذلك بإنعقاد مؤتمر أصدقاء السودان بالسعودية لدعم جهود السلام والتقارب بين أطراف المفاوضات ومناقشة المشكلة الاقتصادية السودانية، وكان قمة النجاحات على الصعيد الدولي رفع السودان من قائمة الدول الراعاية للإرهاب.

من الملفات التي لم توفق فيها الحكومة الانتقالية ملف الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية وازدادت أسعار السلع والتضخم وضعف القوة الشرائية وتراجع العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى سياسة رفع الدعم عن المحروقات كان غير مرضياً لقطاعات عريضة من الشعب السوداني.

كما أن حالة التشاكس بين مكونات السلطة الإنتقالية وإهمال مطالب الثوار والمتمثلة في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، ومحاكمة الفاسدين من رموز النظام السابق والتحقيق في مقتل أحد المعلمين أثناء الثورة وقضايا المفقودين، والإعلان نتائج تحقيق المتورطين في عملية فض اعتصام القيادة العامة في يونيو 2019م، قد أدى كل ذلك إلى فشل الحكومة الانتقالية في الحفاظ على زخم الثورة وظهور بعض الأصوات المعارضة، وقلة الحشود في المناسبات الكبيرة في النصف الأخير من العام، كما زاد الأمر سوءاً الإعلان عن مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي اعتبر خرقاً للوثيقة الدستورية وانقلاباً على الثورة من قبل العسكر وبعض القوي السياسية التي ارتضت أن تدخل في شراكة «واقعية» مع المجلس العسكري لتجنيب البلاد خطر الانقسامات والعنف.ولكن بطبيعة الحالة فأن المكاسب السياسية والتقدم في مجال الحريات العامة والانفتاح على العالم كان مقدراً وكبيراً مقارنة للتحديات والعراقيل التي تضع أمام المدنيين في سبيل التحول الديمقراطي وبناء دولة مؤسسات، كما أن مشاركة المدنيين حتى الآن في الفترة الانتقالية محدودة لسيطرة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد والهياكل السيادية ويتوقع في العام المقبل أداء أفضل ونجاحات أكبر للحكومة الانتقالية عن عام 2020م الذي تحكمت فيه جانحة كرونا على اقتصاديات الدول.

الهوامش

1 – حددت الوثيقة الدستورية قضايا الفترة الإنتقالية، وكان من أبرز ملامحها قضايا السلام الذي حدد له الستة أشهر الأولى من الفترة الإنتقالية البالغة 39 شهراً.

2 – تتكون من أحزاب يمين وسط ويسارية وقومية عربية ومؤسسات مجتمع مدني أبرزها حزب الأمة وحزب البعث العربي الاشتراكي والتجمع الاتحاديوالشيوعي والناصري والمؤتمر السوداني..

3 – المجلس السيادي ومجلس الوزراء وقوى أعلان الحرية والتغيير.

4 – د.مصطفي عبد الله بابكر، مستشار رئيس حركة تحرير السودان مني اركو مناي،مقابلة 8 ديسمبر 2020م بالخرطوم.

5 – هنالك مشاورات بين الحركات المسلحة وشركاء الفترة الانتقالية حول عدد الوزراء لتمثلها بمجلس الوزراء وفي حال تمسك الحركات بحقيبة وزارة الخارجية (السيادية) ستكون نصيبهم في مجلس الوزراء 6 وزارات وفي حال تنازلها عن وزارة الخارجية ستكون نصبها 7 وزارات (المصدر السابق نفسه)

6 – المصدر السابق نفسه.

7 – وزارة العدل، مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد3،1895اكتوبر2019م.

8 – وزارة العدل، مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد3،1895اكتوبر2019م.

9 – من المتوقع ان ترشح الحركات المسلحة د.الهادي ادريس والطاهر حجر للمجلس السيادي وجبريل ابراهيم وزيراً للمالية ونائباً لرئيس الوزراء ومني اركو مناي حاكماً لولايات دارفور الكبرى

10 – وزارة العدل، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020م، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد2،1908/ نوفمبر/2020م.

11 – تم اعتماده من قبل مجلسا السيادة والوزراء في 2 نوفمبر الماضي، بعد تعديلات للوثيقة الدستورية، باسم «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020»، ليتضمن تكوين «مجلس شركاء الفترة الانتقالية

12 –المكتب المركزي لقوي الحرية والتغيير يمثل مكتب قيادي مصغر مكون من قيادات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الموقعة لإعلان قوى الحرية والتغيير.

13 – صحيفة الهدف الإلكترونية، الهدف،مجلس شركاء الفترة الانتقالية،بيان صحافي،2020/12/16

14 – بابكر فيصل،حول مؤتمر شركاء السودان،1 يوليو 2020، تم استرجاع المقال في 9/سبتمبر 2020م، 3:30AM

https://www.alhurra.com/different-angle/202001/07//

15 – https://arabic.rt.com/middle__east/1128520

16 https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1368571-

17 – في ديسمبر 2019م سبق حمدوك الفريق البرهان بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بوفد مكون من وزير الدفاع والعدل والشباب والرياضة، والشؤون الدينية والأوقاف، في زيارة رسمية تستغرق ستة أيام.

18 – https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202023/09//alburhan-us-negotiations-uae-revealed

19 – https://www.dw.com/ar ، تم استرداده في يوم 20اكتوبر 2020م في الساعة 3 ونصف مساءاً

20 – https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54307968

21 – خالد موسي دفع الله،مقاربات السياسة الخارجية المتوقعة في عهد بايدن تجاه تحولات السودان وتقاطعات القرن الإفريقي، ورقة علمية قدمت لمراكز الحوار للدراسات، الخرطوم، 19 /2020/11م

22 – https://www.alquds.co.uk

23–https://arabic.euronews.com/202025/08//disputes-between-military-and-civilians-in-sudanese-government-due-to-economic-crisis ،received in 252020،8:45/08/AM

24 – بنك السودان المركزي، الإدارة العام للسياسات والبحوث والإحصاء، العرض الاقتصادي والمالي يناير–يونيو 2020م،الخرطوم، العدد 1 المجلد 61، يونيو 2020م

25 – بنك السودان المركزي، الإدارة العام للسياسات والبحوث والإحصاء، العرض الاقتصادي والمالي يوليو–سبتمبر 2020م،الخرطوم، العدد 2 المجلد 61،سبتمبر 2020م

26 – صحيفة الشرق الاوسط، 29 يونيو 2020 مـ، رقم العدد (15189) (https://aawsat.com/home/article

27 – https://arabic.rt.com/middle__east/1143460

28 – https://www.sudantribune.net

29 – https://bajnews.net

30 – يمكن رد ذلكً لضعف الوعي السياسي ونظرة النخب السياسية والجماهير للدولة كغنائم وغاية والخلط بين المطالب المشروعة عبر المؤسسية عوضاً عن تقديمها بقوة السلاح.

31 – القصة الكاملة للتمرد المسلح في عقر دار المخابرات السودانية،تم استرجاعها في 9 /2010/11 من https://www.alhurra.com/sudan

15 يناير 2020

32 https://arabic.sputniknews.com/arab__world/202012171047542471–

33 – https://www.aa.com.tr/ar